

العلاقات المغربية الإسبانية واختبار الإرهاب

د. إدريس الكينوري
كاتب مغربي

لم يمر سوى أقل من أسبوع على إعلان العاهل الإسباني عزمه زيارة مدينتي سبتة ومليلية المغربيتين المحتلتين، ثم إعلان التراجع عن القرار تلافياً لغضب الرباط حتى أعلنت السلطات الأمنية المغربية عن تفكيك خلية متطرفة جديدة في مدينة الناظور، التي تبعد بضع كيلومترات عن مليلية، على ارتباط بتنظيم داعش. وتكونت الخلية من أربعة عناصر تتراوح أعمارهم ما بين 32 و51 سنة، أحدهم سبق أن اعتقل عام 2014 في ملف يتعلق بإرسال مقاتلين شبان إلى سوريا للالتحاق بالجماعات المسلحة.

هذه ليست المرة الأولى التي تعتقل فيها السلطات الأمنية المغربية خلية على صلة بتنظيم داعش، أو ببعض الجماعات المسلحة الأخرى في القارة الأفريقية في شمال المملكة، قريبا من المدينتين المحتلتين المنتازع عليهما بين مدريد والرباط، إذ سبق أن فككت العشرات من هذه الخلايا في مدن تطوان، وطنجة، والناظور وضواحيها منذ العام 2014 حين تم الإعلان عما يسمى "نظام الخلافة" في أجزاء من سوريا والعراق، على يد زعيم داعش المقتول أبي بكر البغدادي، لكنها المرة الأولى التي يعلن فيها عن تفكيك خلية

إرهابية قريبا من مليلية المحتلة بتزامن مع الإعلان عن زيارة العاهل الإسباني، والإعلان بعد ذلك عن إلغاء الزيارة. ومن شأن هذا التزام أن يوجه رسالة سياسية وأمنية إلى الحكومة الإسبانية، مفادها أن تحريك الملفات التاريخية القائمة بين البلدين، والمسكوت عنها ضمنا في إطار من "التفاهم الصامت" بين الرباط ومدريد، قد يقود إلى ضرب المصالح الأساسية التي تجمع بينهما، وعلى رأسها التنسيق المشترك في مواجهة التهديد الإرهابي في المتوسط. ذلك أن المغرب مفتاح أساسي في الأمن الداخلي والحدودي لإسبانيا، بل إن مدريد تدرك أن التعاون الذي أبداه المغرب في مجال مكافحة الإرهاب في الأعوام الأخيرة مكن السلطات الإسبانية من تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية فوق أراضيها، وداخل المدينتين المحتلتين، سبتة ومليلية.

وللمغرب علاقات تاريخية وديموقراطية قوية تجعله لاعباً رئيسياً في المعادلة الأمنية فيهما؛ يضاف إلى هذا الدور الذي تقوم به الحكومة المغربية منذ أكثر من عقدين في مكافحة الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، وكان المغرب قد وضع إستراتيجية وطنية شاملة لتسوية أوضاع المهاجرين الأفارقة ومحاوله إدماجهم، وذلك بهدف استبقائهم فوق التراب المغربي والحيلولة دون عبورهم نحو الضفة الشمالية. كل ذلك يشكل

مغامرة مغربية عنوانها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة والدولة الإسبانية من جهة ثانية.

ينبع قرار تراجع العاهل الإسباني عن زيارة سبتة ومليلية عن إدراك عواقب التضحية بشريك أساسي في الضفة الجنوبية للمتوسط التي تفرق في تحديات أمنية وسياسية الاستثناء الوحيد فيها هو المغرب

ومن المناسب القول إن إسبانيا مدينة بشكل كبير في تصديها للإرهاب الدولي إلى كل من فرنسا والمغرب، سواء كان نابعا عن نزعة قومية كما هو الحال مع حركة إيستا الباسكية التي حلت نفسها نهائيا قبل نحو عامين، حيث كان التعاون الفرنسي مهما جدا في محاصرة مقاتلي الحركة في الشمال الإسباني، أو كان نابعا من نزعة دينية كما هو حال الجماعات الإسلامية المتطرفة، حيث كان التعاون المغربي مفتاحا في التصدي لها في الضفة الجنوبية للمتوسط.

في ضوء هذا، يبدو من الضروري أن تحرص إسبانيا على التفاعل الإيجابي مع المقترحات المغربية في ما يتعلق بالملفات ذات الصلة بوحدة الترابية، مثل قضية الصحراء أو قضيتي سبتة ومليلية والصحور المجاورة لمدينة الحسيمة في الشمال.

رغم ذلك، هناك في الجانب الإسباني من بريد ضرب إسفين في التقارب المغربي - الإسباني، وهو أمر ليس بالجديد، بل يمتد إلى عقود خلت. ولم يبنه دخول إسبانيا عهد الديمقراطية، بعد رحيل الجنرال فرانكو عام 1975، وتولي الملك خوان كارلوس الحكم، التوتر التقليدي القائم بين البلدين، ذلك أن الديمقراطية لا تهزم التاريخ. وكلما وصل الاشتراكيون إلى الحكم في البلاد كلما كان هناك من يسعى إلى فتح فجوة بين البلدين لفرملة سرعة التعاون بينهما، والأمر يتعلق باليمين المحافظ الذي لا يريد أن يسقط اليسار الاشتراكي التحفظات التقليدية للمؤسسة الأمنية تجاه المغرب ويؤسس لعلاقات جديدة تصبح تقليدا معمولاً به. ويحرص هذا اليمين المؤثر في مواقع القرار على أن ينطبع دائما عهد الاشتراكيين بسماوات خاصة تسمى إلى المغرب، ففي العام 2007 قام العاهل الإسباني السابك خوان كارلوس بزيارة لمدينتي سبتة ومليلية، أثار جدلا واسعا بين البلدين فدعت القصر المغربي إلى التعبير عن استيائه بشكل علني؛



وقد كانت تلك الزيارة الرسمية الأولى والأخيرة لخوان كارلوس إلى المدينتين بعد إنذارين وثلاثين سنة على توليه الحكم، واليوم حصل نفس الأمر مع حكم الاشتراكيين، حيث تمت برمجة زيارة الملك فيليبي إلى المدينتين قبل التراجع عنها، وذلك بعد أقل من تسع سنين فقط على توليه الحكم. وينبع قرار التراجع عن الزيارة وإلغائها، وليس فقط تأجيلها، عن إدراك عواقب التضحية بشريك أساسي ومهم في الضفة الجنوبية للمتوسط، التي وكذا في المدينتين المحتلتين.

النهج السعودي في مكافحة الفساد

بهد من جديد، وديمومة المتابعة مع ثبات الإرادة السياسية للتصدي للفساد بشئني صورته ودرجاته، والذي يسمح لنا بالخروج بنتيجة تشبه السعودية الجديدة، السايرة قدما لتحقيق رؤيتها 2030 بإصرار يدرك الصعوبات، ويمضي لتخطيها بغاية الثبات.

وعلى مستوى القطاعات الأمنية رصدت قضية لضابط برتبة عميد شرطة في إحدى المناطق لقيامه باستغلال نفوذه الوظيفي، والتنقل بالمرحلة الرسمية لتسهيل مرور مركبة خاصة أخرى عبر النقاط الأمنية بطريقة غير نظامية أثناء منع التجول "الحظر"، وهو ما يسمى بزئس الأزمات والذي يخلق فرصا لصضاع النفوس متى ما كانوا أصحاب صلاحية وليسوا أصحاب ضمير. وتمتد القضايا التي أعلن عنها في البيان الأخير إلى قطاعات كالإسكان ووزارة الصحة، ووزارة التعليم والجمارك، ووصولاً حتى للنيابة العامة، وكما أنه لا صفة تمثيلية فوق المساعلة، لا يوجد قطاع معين فوق القانون. وربما يتبادل إلى الذهن سؤال حول سر هذا الإصرار من القيادة السعودية، متمثلة في الملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان على محاربة الفساد، والذي تحول إلى نهج دائم لا مرحلة طارئة.

وربما الإجابة وإن بشكل غير مباشر نجدتها في أحد اللقاءات الأميرة ربما بنت بندر بن سلطان، سفيرة خادم الحرمين الشريفين في واشنطن، والتي قالت في أحد اللقاءات التلفزيونية على قناة أجنبية، في سياق ردها على سؤال حول الدافع من خطوات تمكين المرأة، والتي حظيت بالعديد من القفزات في السنوات الأخيرة، إن هذه الخطوات لم تكن تتحرك دون إستراتيجية، وليس صحيحا أنها نتاج ضغط خارجي، فهو ضغط طالما كان موجودا، لكن الدافع هو وعي القيادة بتطلعات المجتمع، والدافع الرئيسي كما قالت الأميرة ربما هو الاقتصاد، فلا نجاح اقتصادي لمجتمع يعطل نصف قدراته. وما قبل عن تمكين المرأة يقال عن محاربة الفساد، فالدافع أيضا هو اقتصادي، فلا يمكن المسير نحو رؤية المملكة 2030، وسعيها لتنويع الاقتصاد السعودي وتعزيز قدراته التنافسية، مع السماح للفساد بنخر هذه الماكينة الوائبة للأمام.

اليوم أيضا كل مواطن يشعر بالمسؤولية تجاه مكافحة الفساد، فلم يعد يخشى من حيف وظيفي إذا ما قام بالتبليغ عن الفساد، فالقانون يحميه ما دام تقدم بقضية فساد محقة، وليس مجرد دعوى كيدية، لأن القانون يحمي الآخرين أيضا. إذا ما ذهب لطبيب الأسنان طالبا منه أن يضع تقويما لتعديل اعوجاج أسنانه، فإنه يطلب منك أولا تنظيف أسنانه ثم إزالة السوس حتى يتمكن من تركيب التقويم، ثم إنه سيسالك الالتزام بالتنظيف المستمر حتى لا ينخر السوس الأسنان بعد تركيب التقويم، وهو خطر قائم، هذا هو الطريق الوحيد للخروج بأسنان مقراصة وخالية من أي سوس. وهكذا هو النهج الطبيعي لمواجهة الفساد في المملكة، القضاء على الفساد

الفرنسية بتسليمهم مبالغ نقدية بما يقارب ثلاثين ألف يورو كمصاريف للسفر والإقامة والإعاشة خلال زيارتهم لمقر الشركة بجمهورية فرنسا والاجتماع مع المديرين التنفيذيين بها دون علم الشركة السعودية للكهرباء وكان ذلك مقابل قيامهم بقبول منتجات الشركة الفرنسية وزيادة طلبات الشراء على تلك المنتجات مستغلين مناصبهم الوظيفية.

السعودية صدمت الجميع في عزمها على محاربة الفساد لا مجرد مكافحته ومن أعلى الهرم لا من قاعدته بعيدا عن القاعدة السائدة في دول العالم الثالث والتي تتعامل مع الفساد بطريقة تقليم الأظافر

وفي هذا المثال عدة إشارات فالفساد لم يقع من موظفين حكوميين بل من عاملين بالقطاع الخاص، والرشوة لم تات من جمهورية مور، بل هي من دولة من الدول دائمة الضمنية في مجلس الأمن، والأمران يشيران إلى درجة العقلة التي بلغتها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في السعودية، والتي أشارت في إعلانها الأخير إلى أنها باشرت 105 قضايا في الفترة الأخيرة. وفي ضوء الإعلان الأخير نجد عين الرقابة ساهرة على مختلف القطاعات، فالقضية الثانية التي أعلنت عنها هيئة الرقابة ارتبطت بالقطاع التعليمي، حيث تم إيقاف عضو هيئة تدريس بإحدى الجامعات لقيامه بطلب مبالغ مالية بلغت ثمانين ألف ريال تحت بند رشوة، من عدد من الشركات التشغيلية بالجامعة وكذلك قيامه بطلب نسبة 20 في المئة من قيمة أحد عقود الجامعة مع الشركات التشغيلية مستغلا نفوذه الوظيفي بطبيعة الحال.

عبدالرحمن الطريحي
كاتب سعودي

هناك دائما في منطقتنا العربية مطالب شعبية، وحديث يجري بين السياسيين عن ضرورة مكافحة الفساد، أو القضاء على الفساد، بعضه يقع على مستوى الشعارات الانتخابية لا أكثر، ويلعب اللفظ دورا محوريا في تلك المعركة، إلا أن المحك هو الإرادة السياسية، والتي تنطلق من سياسيين جادين يدركون أن الفساد كالتفاحة الفاسدة تهلك ما حولها، وليس حدثا طارئا يمكن التعامل معه بالتفاوضي. السعودية صدمت الجميع، الحاقق قبل المحب، وفي حزمها وعزمها على محاربة الفساد لا مجرد مكافحته، ومن أعلى الهرم لا من قاعدته، بعيدا عن القاعدة السائدة في دول العالم الثالث، والتي تتعامل مع الفساد بطريقة تقليم الأظافر. فالفساد ينتشر عموديا لا أفقيا، لذلك المعالجات من قاعدة الهرم لا تحل المعضلة.

وربما للمحايدين ولم أقل المحبين، استمرت حالة الدهشة، وهي تظهر أشخاصا على قوائم المحاسبة، دون أي تعامل استثنائي لمناصب معينة كالقضاء، ودون أي حصانة للوجهاء أو الأمراء، فالإرادة السياسية مدركة لأن الحرب على الفساد تقتضي أن تكون حربا على الفساد كظاهرة لا تعنى بالضرورة بهوية الفاسدين. قبل أيام أعلن في السعودية عن إيقاف موظفين يعملون في الشركة السعودية للكهرباء لحصولهم على مبالغ مالية تصنف تحت بند الرشوة، تصل إلى خمسمئة وخمسة وثلاثين ألف يورو من إحدى الشركات الفرنسية وتجهز لحسابات بنكية بإحدى الدول يطلب من الشركة لاستقبال تلك المبالغ بهدف التمويه عن مصدرها العائد من غسل أموال، وقيام أحدهم بتحويل جزء من مبلغ الرشوة لحسابه البنكي بدولة أخرى بهدف تحويلها لحسابه البنكي داخل المملكة، وكذلك قيام الشركة

«فوضى خلاقة» على ضفاف الخليج

دول الخليج وزعمائها، وتوظيف ذلك ضمن مشروعاتهم الكبرى، ولكن فشل المشروع، فلم يترددوا في الانقلاب عليه، وطعنه من الخلف، وأهالوا تراب النسيان على ما بقي من خططهم الخاسرة، قبل أن تجاهر بها وتفصحها التسريبات الأخيرة.

رغم أن التسجيلات المسربة للزعيم الليبي السابق معمر القذافي التي ينشرها المعارض القطري خالد المهيل، لم تات بغريب بشأن الجهود التخريبية التي كانت تقوم بها جماعة الإخوان المسلمين ضد الدول الخليجية، لكنها كشفت بالصور والحجة البالغة، أنها كانت تضم حقا أعمى ضد قيادات وشعوب المنطقة، وأبانت نوايا الشر التي كانت جماعة الإخوان تحيكها في الخفاء للإيقاع بدول الخليج في جحيم الفوضى الخلاقة، واستعدادها لذلك عبر مليشيات التخريب وتليب القبائل، وإثارة القلاقل، والتخريب ضد الأسر الحاكمة.

لقد رفع الغطاء عن الصندوق الأسود، الذي كانت تحتفظ به الخيمة التي توافد إليها رموز النظام الإخواني، ممن يمالئون الزعيم الليبي، ويستثمرون في رواسب حقه الدفين على الأنظمة الخليجية، ورماد قوميتي التي أوقدت الكثير من حطب الاتهامات والهجاء للملكيات العربية، وشحن الشعوب والمجتمعات العربية ضدها.

لقد حمل "إخوان الخليج" على عاتقهم الحلم القديم بإسقاط الدول الخليجية وإغراقها بالفوضى، وقدموا فروض الطاعة والالتزام لمجديهم من الدول الجارة والضارة، بتبعية بنود الثورة في التربة الخليجية، وهز أركان الاستقرار الأهلي والسلم المجتمعي، وقد قدمت حكومة الدوحة كل الدعم المالي والإعلامي واللوجستي لهذه الجهود، الأمر الذي يثبت تورطها في مخطط الإضرار بجاراتها الخليجية.

مكنت هذه التسريبات المجتمعات العربية، الخليجية تحديدا، من الوقوف على حجم الأزدواجية، التي تصل حد النفاق، لدى القيادات الإخوانية، وأعطت دليلا لا يقبل الشك عما تضمه الجماعات الإسلامية من نوايا الإفساد والخراب، وإن تغطت بحجج الإصلاح وتدفرت ببريق التغيير.

عمر علي البديوي
صحافي سعودي

شكّلت خيمة الرئيس الليبي الأسبق معمر القذافي مؤلدا وملاذا لمشروع كبير، جاءت التسجيلات المسربة أخيرا لإثباته، ووشم جبين التاريخ بأثره، هندسة إخوانية كاملة مشروع التخريب في الخليج، وركوب موجة الثورات، واستثمار القضاء المسموم المسمى بالفوضى الخلاقة.

كان رموز الإخوان المسلمين يبحثون عن الوصفة الأفضل للانقضاض على دول الخليج العربي، والفت في عضد تماسكها وسلمها الأهلي، اقترح أحدهم في اجتماعه بأعضاء الجماعة في السودان تشجيع الحزبات والخلافات داخل الأسر الحاكمة، وأخر اقترح إثارة حنق الشعوب ضد أوامهم الفساد والاستبداد، وثالث فضل اللعب على وتر القبلي، وتفخيخ العلاقات الاجتماعية، وزيادة التحفيز الإعلامي لتهميش عرى الثقة بين القيادات والمجتمعات.

مكنت التسريبات من الوقوف على حجم الأزدواجية التي تصل حد النفاق لدى القيادات الإخوانية وأعطت دليلا لا يقبل الشك عما تضمه الجماعات الإسلامية من نوايا الإفساد والخراب

كثير من الأفكار والرؤى والخطط، التي لو وجدت طريقها إلى التنفيذ، وارتخت لها قبضة السلطات في دول الخليج، لأضحى واقعا اليوم نازقا بالفوضى والخراب وانعدام الاستقرار. كان القذافي فكرة شاردة، وليس مجرد شخص أو زعيم ناظم، كان بمثابة كنز من الأموال المتبصرة والغطاء السياسي المستباح لشرعة التحركات المريية والتشويش على الأهداف غير المعلنة. على طريقتهم، كان إخوان الخليج يتقاطرون عليه لفتح عدائه، واستثمار غضبه الشخصي ضد

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

